فِي مُشْكِلِ تَعيِينِ الجَوَابِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ - دِرَاسَةٌ فِي جَوَابِ أَدَاةِ الشَّرْطِ

Problematic Issues in Assigning the Result Clause (*Jawāb Sharṭ)* In the Holy Quran: A Study in the Result of the Conditional Article

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الجُهَنِيُّ

Abdul Rahman Al-Johani

قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، كُلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ وَالآدَابِ، جَامِعَةُ تَبُوكَ، السُّعُودِيَّةُ

بريد الكتروني: aljohania3@gmail.com

تاريخ التسليم: (2014/10/15)، تاريخ القبول: (2015/5/18)

مُلَخَّصُ

هَذِهِ دِرَاسَةٌ تَعَلَّقَتْ بِالإِنْبَاءِ عَنْ اخْتِلَافِ أَنْظَارِ النَّحْوِيِّينَ، وَتَبَايُنِهَا، فِي الكَشْفِ عَنْ جَوَابِ جُمْلَةٍ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ فِي العَرَبِيَّةِ، خَفِيَ مَعْنَاهُ، وَغَمَضَ تَأْوِيلُهُ، لِأَسْبَابٍ عَيَّنَتْهَا الدِّرَاسَةُ، وَاتَّخَذَتْ مِنَ النَّصِّ القُرْآنِيِّ المُشْكِلِ مَادَّةً، بَيَّنَتْ، مِنْ خِلَالِهَا، أَنْظَارَ النَّحْوِيِّينَ، وَأَقْوَالَهُمْ المُضْطَرِبَةَ، فِي تَأْوِيلِ أَجْوِبَةِ هَذِهِ الأَدَوَاتِ، وَتَعْيِينِهَا، قَصْدًا لِفَهْمِ مَقَاصِدِ النَّصِّ القُرْآنِي، وَاكْتِنَاهِ بَعْضِ أَسَالِيبِهِ، فِي أَدَاءِ مَقَاصِدِهِ، وَمَرَامِيهِ فِي أَدَاءِ المَعَانِي.

الكَلِمَاتِ المِفْتَاحِيَّة: إِعْرَابُ القُرْآنِ الكَرِيمِ، تَبَايُنُ الإِعْرَابِ النَّحْوِيّ، أَدَاةُ الشَّرْطِ، جَوَابُ الشَّرْطِ.

Abstract

This study aimed at tracing and examining the differences in grammarians' attitudes and opinions with respect to the results of conditional articles in Arabic. These results are mostly problematic as they are ambiguous and untranslatable due to a set of reasons identified by the researcher. To disclose these problems, the researcher traced relevant disputable examples from the Holy Quran upon which Arab grammarians depended to back up their conflicting opinions and points of view. The results of this study are likely to be used to interpret the Holy Quran and imitate some of its styles in terms of achieving its semantic objectives and goals.

Keywords: Holy Quran Parsing, Syntactic Analysis Variation, Conditional Particle, Main Clause.

مقدمةٌ

يبقى القرآن الكريم، أبدًا، معينًا، لا ينضب، يثري الدراسات اللغوية، في مختلف الأزمان، وعلى تتالي العصور، وتتابعها، ويبقى غنيا بالظواهر اللغوية، التي تكشف عن سعةٍ في العربية، وغنًى في أساليبها، وطرائق أدائها معانيها.

ومن هذه الظواهر، التي تَغْنَى بها العربية عامةً، ولغة القرآن الكريم خاصةً، الأدوات التي تحتاج أن تجاب بجوابٍ، يتضح به معناها، ومراد المتكلم من كلامه. وقد أولى العلماء، وأهل العربية، هذه المسألة، رعايتهم، وعنايتهم. فلم يدخروا جهدًا في إبراز ما تجاب به هذه الأداة، أو تلك؛ إيضاحًا للمعاني المتعلقة بها. ولكن أجوبتهم كانت تختلف في تعيين الجواب، ويشتد هذا الاختلاف، فتكثر الآراء في البحث عنه، إذا كان محذوفًا، غير ظاهرٍ، وإذا تعددت الأداة نفسها، وتكررت، أو تزاحمت أداتان في النص، وأنه لا مفر من تعيين الجواب.

وقد فطن الباحث إلى هذا الاختلاف، بين النحاة، في تعيين أجوبة عددٍ من هذه الأدوات، ورأى إشكالًا في ذلك، وتحصل لديه مجموعٌ منه، أنبأ عن دال، لا بد من درسه، إذ لم يعلم، في حدود ما قرأ، أن أحدًا من الباحثين خص المسألة بنبأٍ مستقل؛ لذا جاءت هذه الدراسة؛ لتستقل بهذا النبأ، وتضع بين أيدي أبناء العربية ظاهرةً، تعلقت بالقرآن الكريم، ونظمه، وطرائق أدائه المعاني، ظاهرةً تعلقت بجواب الأداة، إذا كان موضعه مشكلًا، ملبسًا، خافيًا، تنوعت في تعيينه آراء النحويين، واختلفت. وقد كشف هذا التنوع في تعيين الجواب عن دقةٍ في أساليب النص القرآني، وأوضح بجلاءٍ إشكالاتٍ كانت في فهم مقاصد هذا النص، ترتد إلى غموض جواب هذه الأداة، أو تلك.

وليس في مكنة هذه الدراسة أن تفتش في المواضع، مشكلة الإعراب في الأدوات، وأجوبتها، في النص القرآني جملةً، فذلك أمرٌ متعذرٌ قضاؤه، في مثل هذا النوع من المقالات العلمية، المحددة؛ لذلك تلبثت هذه الدراسة عند أنماطٍ تركيبيةٍ، شرطيةٍ، فقط، فيها أدواتٌ مختلفةٌ، شرطيةٌ جازمةٌ، وغير جازمةٍ، أجوبتها مشكلةٌ إعرابًا، تصلح هذه الأنماط دلائل على أمثالها، مما لم يرد فيها، لعلها تأتي بما فيه مقنعٌ، يشرف به.

وقد ساقت الدراسة مسائلها، مرتبةً الأدوات[1]، مَوْضِعَ الإشكال، هجائيًّا، وإذا اقترنت الأداة بأخرى، سيقت بعدها مباشرةٍ، بالنظر إلى الأولى، وإن كان موضع الأخرى في غير موضع الأولى هجائيا. فوضعت للمسائل عنواناتٍ، بلغَت تسعةً، ضم كل عنوانٍ جمعًا من الآيات القرآنية، ثم عَيَّنَتِ الآية موضع الإشكال، ثم حاولتْ، ما لزم الأمر، استقصاء آراء النحويين في تعيين الجواب، فساقتْ آراءهم، وأقوالهم، السابق فاللاحق، ولم تدخل بعضها في بعضٍ إلا ضرورةً، مفسرةً، موضحةً الغامض منها؛ ما احتاج إلى ذلك، مرجحةً، مدليةً بدلوها بين الدِّلاء ما وسعها ذلك.

---

(1) لم تعمد الدراسة إلى تقسيم الأدوات قسمين: جازمةً، وغير جازمةٍ، لسببين؛ أن الجازمة محدودةٌ، انحصرت في أداتين، هما: إن، ومن، والسبب الثاني أن إن الجازمة اقترنت بـ(أما) غير الجازمة.

وعنوانات مسائل الدراسة هي:

1. الإشكال في تعيين جواب إذا الشرطية.
2. الإشكال في تعيين جواب أما وإن.
3. الإشكال في تعيين جواب إنْ.
4. الإشكال في تعيين جواب إنْ ومن.
5. الإشكال في تعيين جواب لما.
6. الإشكال في تعيين جواب لو.
7. الإشكال في تعيين جواب لولا.
8. الإشكال في تعيين جواب لولا ولو.
9. الإشكال في تعيين جواب من.

وهذا بيان بمسائل الدراسة:

1. الإشكال في تعيين جواب إذا الشرطية:

ألح النحويون على أن إذا تفيد الشرط، وأنها كسائر أدوات الجزاء يليها الفعل[(1)]، وأنها تحتاج إلى جوابٍ، يكون فعلًا[(2)]، أيضًا. وقد وقعت إذا في القرآن، وقد أجيبت بجوابٍ ظاهرٍ كثيرًا، عند جميع النحويين، وبجوابٍ بدا تعيينه، والبحث عنه، مشكلًا، اضطرب فيه النحويون، وتعددت أجوبتهم عنه.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـٔۥُواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ﴾ **[الإسراء:7].**

فذكر الأخفش أن جواب (إذا) محذوفٌ، مرادٌ في المعنى، تقديره: "خليناهم وإياكم لم نمنعكم منهم بذُنُوبِكُم"[(3)].

وناقش الفراء الآية، فبين، ابتداءً، أن في جواب (إذا) وجهين؛ أنه محذوف، تقديره: "فإذا جاء وعد الآخرة بعثناهم ليسوء الله وجهكم ... وقد يكون ليسوء العذاب وجوهكم"، ثم ألمع الفراء

(1) الهروي: الأزهية في علم الحروف ص204، والبركلي: شرح لب الألباب في علم الإعراب ص 273.
(2) ينظر: المبرد المقتضب 74/2 - 79.
(3) الأخفش: معاني القرآن 321/1. وينظر: النحاس: إعراب القرآن 246/1.

إلى وجهٍ ثالثٍ يجوز أن يكون جوابًا لـ(إذا)، هو لنسوءن، لو قرأتها:(لنسوءن وجوهكم)، بلامٍ مفتوحةٍ[1].

وكذا جوابها عند الزمخشري محذوفٌ، تقديره: بعثناهم ﴿لِيَسُـٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾، ولكنه قد "حذف؛ لدلالة ذكره أولًا عليه"[2]، يريد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ﴾ **[الإسراء:5]**. وهو قول أبي حيان[3] أيضًا، وهو الظاهر.

ويلاحظ مما أوردناه أن النحويين كادوا يجمعون على أن جواب إذا محذوفٌ، غير أنَّهم اختلفوا في تقديره، والعبارة عنه، وقد يكون معناه: بعثناهم، وأن ماسبق دل عليه، أقرب التأويلات.

ومنه مما فيه إشكالٌ في تعيين جوابٍ لإذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ **[الفرقان:41]**.

ففي تعيين جواب إذا ذكر النحاس رأيين[4]: الأول أنه محذوفٌ، دل عليه قوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ والثاني: أن جوابها قوله: ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾، فذكر النحاس أنه بمعنى يتخذونك، يريد أن (إن) نافيةٌ، فلو سقطت كان المعنى: يتخذونك. ولكن أبا حيان جعل الجواب حرف النفي (إن) مع الفعل، وأومأ إلى لطيفةٍ في التركيب الواقع جوابًا لـ(إن)، حين قال: "وإن نافيةٌ جواب إذا، وانفردت (إذا) بأنه إذا كان جوابها منفيًا بما، أو بلا، لا تدخله الفاء، بخلاف أدوات الشرط غيرها، فلا بد من الفاء مع (ما)، ومع (لا)، إذا ارتفع المضارع، فلو وقعت إن النافية في جواب غير إذا، فلا بد من الفاء، كما النافية"[5].

ويقترن ما ظاهره أنه جوابٌ لـ(إذا) بالواو، فيكون وجود الواو في جواب الشرط مشكلًا لدى جمهور البصريين[6]، فيقع الخلاف في تعيين جوابٍ لها.

(1) الفراء: معاني القرآن 116/2 - 117.
(2) الزمخشري: الكشاف 478/2.
(3) أبو حيان البحر المحيط 10/6.
(4) النحاس: إعراب القرآن 162/3.
(5) أبو حيان: البحر المحيط 458/6.
(6) أبو البركات الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 256/2.

فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾﴾ **[آل عمران:152]**.

ذكر السمين الحلبي[1] أن (إذا) إذا عدت شرطيةً[2]، كان في جوابها ثلاثة أوجهٍ.

الأول أن الجواب ﴿وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾، والواو زائدةٌ، ونسبه السمين للفراء، وضعفه. والذي للفراء أن الجواب ﴿فَشِلْتُمْ﴾، وأنه مقدمٌ، ومؤخرٌ، وأن معناه: حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم، والواو زائدة، معناها السقوط. وهاهنا وضع الفراء قاعدةً لزيادة الواو، وخص ذلك في جوابي حتى إذا[3]، وفـ(لما أن[4])، فقط.

والثاني أن جوابها قوله: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ﴾ ، وتكون ثم زائدةً، وهذا الوجه ضعيفٌ أيضًا. ولعل ضعفه عنده في عد ثم زائدةً، لكن زيادتها ثابتةٌ عند الكوفيين، والأخفش[5].

والوجه الثالث، وهو الصحيح عند السمين، أن جواب إذا محذوفٌ، وذكر في تقديره خمس عباراتٍ مختلفةٍ، هي: انهزمتم، منعكم نصره، بان لكم أمركم، امتحنتم، انقسمتم إلى قسمين.

ومن ذلك، أيضًا، قوله تعالى: : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ **[الزمر:73]**.

وقف النحويون على هذه الآية، وبحثوا في جواب إذا. فجوابها عند الكوفيين قوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾؛ وأن الواو زائدةٌ، بناءً على مذهبهم في جواز زيادة الواو[6]. قال الفراء: "ودخول الواو في الجواب في (حتى إذا) بمنزلة قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ **[الزمر:73]**"[7].

---

(1) الحلبي: الدر المصون 232/2.
(2) وقيل: إنها بمعنى (إذ).
(3) ذكر الأستاذ عبد الخالق عضيمة أن إذا وقعت بعد حتى في ثلاثةٍ وأربعين موضعًا في القرآن الكريم. ينظر عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 150/1.
(4) الفراء: معاني القرآن 238/1.
(5) السيوطي: همع الهوامع 237/5.
(6) وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 287/5.

[الزمر:73]"[1]. واستدل على ذلك بالآية الأخرى؛ قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ **[الزمر:71]**. ونسب العكبري زيادة الواو إلى قومٍ، ولمْ يسمهم، وجعل الجواب لـ(حتى)، وليس لـ(إذا)، قال: "الواو زائدةٌ عند قومٍ؛ لأن الكلام جواب حتى، وليست زائدةً عند المحققين، والجواب محذوفٌ، تقديره: اطمأنوا، ونحو ذلك"[2].

وقيل إن الواو هذه عاطفةٌ، والجواب قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا﴾، والواو فيه زائدةٌ[3].

وجوابها عند البصريين محذوفٌ[4]؛ لأن "العرب تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعلم المخبر لأي شيءٍ هذا الكلام"[5]. وقد تعددت عباراتهم في تقدير هذا المحذوف. فتقديره: سعدوا[6]، أو: "صدقوا وعدهم، وطابت نفوسهم"[7]، وقال ابن هشامٍ: تقديره: كان كيت كيت وكيت، وقول الكوفيين عند البصرين خطأٌ[8]، لأن الواو، في الآية أفادت معنًى، هو العطف.

ولدى الكوفيين؛ الفراء، في وقوع الواو زائدةً، في جواب إذا، ما يشبه القاعدة. وهو أن (إذا) إذا سبقت بكلام، ولم تكن مبتدأً بها، جاز أن يكون ما بعدها جوابًا لـ(إذا). قال الفراء: "لأنا لم نسمع جوابًا بالواو في ... ولا في (إذا) إذا ابتدئت، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله: حتى إذا كان، و(فلما أن كان)، لم يجاوزا ذلك"[9]. وكان الفراء، في موضعٍ سابقٍ[10]، أنبه إلى أن جواب جواب (حتى إذا) "كان ينبغي ألا يكون فيه الواو.

ويصلح عندي أن يكون الجواب قوله: ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ أو قوله: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا﴾، لاحتمال أن يكون الجواب أحد المعنيين، أي: حتى إذا جاؤوها فتحت، أو حتى إذا جاؤوها قال لهم خزنتَّها، وأن الواو ذُكرت للتوكيد، ومناسبة السياق القرآني لا للغو، فكلام الله، عز وجل، منزهٌ عن ذلك، ولأنه يجنبنا تقدير ما لم يكن، وعدم التقدير أولى من التقدير.

ولعل من واجب القول، ومفيده، أن نلمع إلى الحكمة في إثبات الواو في هذه الآية، قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ

(1) الفراء: معاني القرآن 211/2. وينظر: 238/1.
(2) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1114/2.
(3) ابن هشام: مغني اللبيب 417/1.
(4) المبرد: المقتضب 80/2. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 417/1.
(5) سيبويه: الكتاب 103/3.
(6) النحاس: إعراب القرآن 23/4.
(7) ابن جني: الخصائص 462/2. وينظر: المحتسب 216/2، وابن يعيش: شرح المفصل 94/8.
(8) المبرد: المقتضب 80/2.
(9) الفراء: معاني القرآن 249/3.
(10) الفراء: معاني القرآن 107/1.

عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾، وحذفها من قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ **[الزمر:71]** . قال النحاس نقلًا عن بعض أهل العلم: "لما قال الله، جل وعز، في أهل النار: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، دل بهذا على أنها كانت مغلقةً، ولما قال في أهل الجنة: ،﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ﴾، دل بهذا على أنها كانت مفتحةً قبل أن يجيئوها"[1].

ومن ذلك، أيضًا، مما اختلف في تعيين جوابٍ لإذا، قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ (٩٦) وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ (٩٧)﴾ **[الأنبياء:96-97]**.

فقد اختلف في جواب إذا، وفي الجواب أقوالٌ. قولان للكسائي[2]: الأول له وللفراء أن جوابها قوله: : ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ **[الأنبياء:97]** والواو زائدةٌ، على حد زيادتها في قول الشاعر[3]:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى   بنا بطن خبتٍ ذي قفافٍ عقنقل

أي: انتحى. وقال الفراء في الآية: "معناه، والله أعلم، حتى إذا فتحت اقترب"[4]. فهو يرى أن الواو في (واقترب) زائدةٌ، على حد زيادتها في قول امرئ القيس السابق، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ **[الزمر:73]**. والثاني من قولي الكسائي أن جوابها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ **[الأنبياء:97]**. وظاهر كلام الزمخشري أن جواب إذا ما قال الكسائي ثانيًا. قال معلقًا على (إذا) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ "وإذا هي إذا المفاجأة، وهي تقع في المجازاة سادةً مسد الفاء ... فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا

---

(1) النحاس: إعراب القرآن 23/4.
(2) النحاس: إعراب القرآن 80/3.
(3) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ص15، والخزانة 413/4، ينظر: حداد، حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2297).
(4) الفراء: معاني القرآن 211/2. وينظر: 238/1، و250/3.

على وصل الجزاء بالشرط، فيتأكد"[1]. فقوله هذا ينبئ عن أن جواب ﴿إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ ، هو إذا الفجائية وما بعدها. وقوى ابن عطية، وهو ما أميل إليه، لجواز وقوع إذا الفجائية إذا اقترنت بالفاء موقع جواب الشرط في لغة العرب، ولتضمنها معنى الجزاء لجملة الشرط: ﴿إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾، قولَ الكسائي الثاني، وأن جوابها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. قال: "والذي أقول: إن الجواب في قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ ، وهذا هو المعنى الذي قصد ذكره؛ لأنه رجوعهم الذي كانوا يكذبون به، وحُرم عليهم امتناعه"[2].

والقول الثالث للمبرد[3]، والزجاج[4]، وهو أن جوابها محذوفٌ، تقديره: قالوا: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾ **[الأنبياء:97]**. وقد استحسن النحاس[5] هذا القول؛ معتلا بأن حذف القول في القرآن الكريم كثيرٌ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ **[الزمر:3]**، المعنى: قالوا[6].

والقول الرابع أن جوابها محذوفٌ، تقديره: فحينئذ يبعثون فإذا هي شاخصةٌ[7].

والآيات الأربع السابقة، موضع الإشكال، ذكرها عضيمة في كتابه (دراساتٌ لأسلوب القرآن الكريم)، وأنبأ قاطعًا الرأي، بأن جواب إذا محذوفٌ[8]. وهو غير صحيحٍ، وفْقَ ما سبق.

ومثل ما سبق، من المشكل في جواب إذا، قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾ **[الانشقاق:1 - 2]**.

ففي جواب إذا أقوالٌ، ذكر المبرد منها أربعةً، عزاها لأقوامٍ، لم يسمهم[9]: الأول أن جوابها جوابها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ **[الانشقاق:7]**. وارتضى المبرد هذا القول،

(1) الزمخشري: الكشاف 102/3.
(2) أبو حيان: البحر المحيط 315/6.
(3) المبرد: المقتضب 80/2.
(4) الزجاج: تهذيب معاني القرآن وإعرابه 315/3.
(5) النحاس: إعراب القرآن 81/3.
(6) النحاس: إعراب القرآن 81/3.
(7) أبو حيان: البحر المحيط 316/6.
(8) عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 172/1.
(9) المبرد: المفتضب 79/2.

واعتل له بأن الفاء وما بعدها، كما تكون جوابًا للجزاء، تكون جوابًا لـ(إذا)؛ لأن إذا في معنى الجزاء، ثم حسن المبرد هذا القول، وجمله، إذ قال: "فهذا قولٌ حسنٌ جميلٌ".

القول الثاني أن جواب إذا محذوفٌ؛ لعلم المخاطب، "كقول المخاطب عند تشديد الأمر: إذا جاء زيدٌ، أي: إذا جاء زيدٌ علمت، وكقوله: إن عشت، ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب، كقول القائل: لو رأيت فلانًا، وفي يده السيف". وألمع أبو حيان(1) إلى هذا القول، وقدر الجواب؛ وأنه يحتمل ثلاثة تقديراتٍ؛ أولها: علمت، وثانيها: لاقى كل إنسانٍ كدحه، وأنه دل على ذلك قوله: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ **[الانشقاق:6]**، وثالثها: فأنت ملاقيه. ونسبه للأخفش، والمبرد. وقيل التقدير: بعثتم، أو جوزيتم، ونحو ذلك، مما دلت عليه السورة(2).

والقول الثالث، مما ذكره المبرد، أن الجواب قوله: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ **[الانشقاق:5]**، وأن الواو زائدةٌ. ووصف المبرد زيادة الواو بالبعد.

ووقف الفراء على هذه الآية، في (معانيه)، في موضعين: أما الموضع الأول، وهو اللاحق، ففي موضعها، في سورة الانشقاق، وقد قال فيه: "وقال بعض المفسرين: جواب ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ قوله: ﴿وَأَذِنَتْ﴾، ونرى أنه رأيٌ ارتآه المفسر، وشبهه بقول الله تبارك تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ **[الزمر:73]**؛ لأنا لم نسمع جوابًا بالواو في (إذ) مبتدأةً، ولا قبلها كلامٌ، ولا في (إذا) إذا ابتدئت، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله: حتى إذا كان، و(فلما أن(3) كان)، لم لم يجاوزا ذلك"(4). فكما يلاحظ جعل الفراء كون الجواب قوله﴿وَأَذِنَتْ﴾: رأيًا ارتآه المفسر، وأن المفسر شبهه بقول الله تبارك تعالى:﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ **[الزمر:73]**، ثم رد هذا الرأي، ورفضه؛ لاقتران﴿وَأَذِنَتْ﴾ بالواو، وأن هذه الواو ليست زائدةً؛ لأنها لم يسبقها حتى إذا، على حد زيادتها في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾، وقد سبقت بحتى إذا. وهاهنا وضع الفراء قاعدةً، وأصلًا، يحكم به على زيادة الواو في أجوبة بعض الأدوات، إذ قال: "وإنما تجيب العرب بالواو في قوله: حتى إذا كان، و(فلما أن كان)، لم يجاوزا ذلك". وزيادة الواو في أجوبة

(1) أبو حيان: البحر المحيط 438/8.
(2) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1278/2.
(3) الفراء: معاني القرآن 238/1. يريد لما الظرفية الشرطية، وذكر (أن) ليميز منها لما الجازمة، والتي بمعنى(إلا)، فكل المواضع التي زيدت فيها الواو بعد لما ليس فيها أن، ثم إن (أن) وقعت زائدةً بعد لما الظرفية. وينظر: الهروي: الأزهيةفي علم الحروف ص 97 - 98.
(4) الفراء: معاني القرآن 249/3.

بعض الأدوات مذهبٌ للفراء، بثه في غير موضعٍ في (معاني القرآن)(1). ولم يعين الفراء في هذا الموضع جوابًا لإذا.

وأما الموضع الثاني، فكشف الفراء فيه عن رأيه في جواب إذا، في الموضعين، في خمس الآيات الأول في السورة، قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ۝٤ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٥﴾ **[الانشقاق:1– 5]** وجعل هذه الآيات كلامًا واحدًا، "جوابه فيما بعده، كأنه يقول: فيومئذٍ يلاقي حسابه"، يريد أنه محذوفٌ، دل عليه ما بعده، في إشارةٍ إلى قوله تعالى: :﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ۝٨﴾ **[الانشقاق:6 - 8]**. وفي هذا الموضع، أيضًا، كشف الفراء عن المفسر؛ صاحب الرأي، وهُو قتادة البصري، ورجع رأيه، ورده صراحةً، إذ قال:" ولست أشتهي ذلك"(2).

والقول الرابع أن جوابها يجوز أن يكون ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾ **[الانشقاق:3]** ،كقولك: حين يقوم زيدٌ يقوم عمرٌو، وأن الواو زائدةٌ، ونسبه أبو حيان(3) للأخفش. وأشار العكبري إلى رأي الأخفش هذا، وفسره بعد﴿إِذَا﴾ الأولى مبتدأ، و﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ﴾ **[الانشقاق:3]** خبره، وأن الواو زائدةٌ فيه(4)، وذلك بناءً على رأي الأخفش أن إذا ظرفٌ متصرفٌ، والمشهور عند جمهور النحويين أنها ظرفٌ لا يتصرف، يلزم النصب على الظرفية(5).

وأضاف العكبري(6) قولين: الأول أنها لا جواب لها، والتقدير: اذكر إذا السماء، يريد أنها مفعولٌ به، وأنها من الظروف المتصرفة. والقول الثاني، وتبعه فيه أبو حيان، أن الجواب قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾ **[الانشقاق:6]**، على حذف الفاء، والتقدير: فيأيها الإنسان.

(1) الفراء: معاني القرآن 328/2.
(2) الفراء: معاني القرآن 238/1.
(3) أبو حيان: البحر المحيط 438/8.
(4) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1278/2.
(5) وينظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن 194/4، وعضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 157/1 - 158.
(6) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1278/2.

ونقل ابن فارسٍ عن بعضهم أن إذا في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾لغوٌ، وصلةٌ، والمعنى: انشقت السماء[1]. وعليه فلا جواب لها، وفيه نظر، فاللغو صفة نقصٍ، منزهٌ كلام الله عنها.

مما سبق تحصل لدينا سبعة أوجهٍ في جواب إذا؛ الأول أنه ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾، والثاني أنه محذوفٌ، مختلفٌ في تقديره، والثالث أنه﴿وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾، والرابع أنه ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾ والخامس أنه لا جواب لها، والسادس أنه﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾ ، والسابع أن إذا زائدةٌ، ولغوٌ.

وقد يكون عد الوجه الثاني، أن جواب إذا محذوفٌ؛ لعلم المخاطب الجواب؛ أقرب الأوجه؛ لقرب معناه، ولتشديد الأمر، فقد أثبت الثقات من النحاة، وأهل العربية، حذف جواب (إذا)؛ لتشديد الأمر، وعلم المخاطب به. وأرى التقدير: لاقى كل إنسانٍ كدحه، دل على ذلك قوله: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ **[الانشقاق:6]**،

ومن أفراد هذه المباحثة قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ **[التوبة:118]**.

قيل: إن جواب إذا محذوفٌ مقدرٌ، وقال الكوفيون: الجواب ﴿ثُمَّ تَابَ﴾، وثم زائدةٌ[2]. وما أميل إليه؛ قول الكوفيين، إلا أن (ثُم) ذُكرت للتوكيد، ومناسبة السياق القرآني؛ لا للزيادة المطلقة، فهي لغوٌ، وكلام الله، عز وجل، منزهٌ عن مثل ذلك.

2. الإشكال في تعيين جواب أما وإن

قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ۝٨٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ۝٩١ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ۝٩٢ فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ ۝٩٣﴾ **[الواقعة:88 - 93]**.

(1) ابن فارس: الصاحبي ص193 - 194.
(2) السيوطي: همع الهوامع 237/5.

فقد اجتمعت في هذه الآيات أداتا الشرط أما وإن، وكان اجتماعهما موضعًا مشكلا من الإعراب، سببه احتياج كل منهما إلى جوابٍ، فاختلف أهل العلم في تعيين جوابهما، وتأويله، على ثلاثة مذاهب: اثنان منها ذكرهما النحاس، وابن سيده[1]، وانفرد ابن سيده بذكر الثالث:

الأول مذهب سيبويه[2] أن الفاء جوابٌ لأما، وجواب إن محذوفٌ، أغنى عنه جواب أما؛ لأن ما بعدها فعلٌ ماضٍ، وهو مثل قولك: أنا أكرمتك إن جئتني. بناءً على قوله: إذا اجتمع شرطان، كان الجواب للسابق منهما. ورأي المبرد[3] قريبٌ من هذا الرأي، فعنده أن الفاء جوابٌ لأما، والفاء وما بعدها يسدان مسد جواب إن.

الثاني مذهب الأخفش[4]، والفراء[5]، وخصه ابن سيده للأخفش وحده، أن الفاء وما بعدها جوابٌ لأما وإن معًا.

الثالث مذهب أبي علي الفارسي أن الفاء جواب إن، وجواب أما محذوفٌ.

وضعف ابن سيده[6] مذهب الأخفش، محتجًا بوجوب أن يكون لكل أداة شرطٍ، إذا اجتمعتا معًا، جوابٌ، على انفراده، لا يشتركان فيه؛ وقوى مذهب سيبويه؛ لأن "تقدير الحذف أحرى على صناعة الإعراب".

وأرى، قول سيبويه، أقرب إلى الصواب، لأنه لا يجوز أن يكون جواب واحد لأداتين شرط، ولأن الأصل أن يكون لكل أداة شرط جواب.

3. الإشكال في تعيين جواب إن:

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ **[البقرة:70]**.

ذكر العكبري أن مذهب سيبويه أن جواب الشرط هو إن وما عملت فيه، وأنه أجاز ذلك؛ لكون الشرط متوسطًا، وكون خبر إن هو جواب الشرط في المعنى، والتقدير: إن شاء الله هدايتنا اهتدينا، وأن المبرد يرى أن جواب الشرط محذوفٌ، دل عليه الجملة المكونة من إن وما عملت فيه، وأن الشرط معترضٌ ، وهو في نية التأخير، كقولك: أنت ظالمٌ إن فعلت[7]. وهو وجهٌ قبله

(1) ينظر في هذه المذاهب: النحاس: إعراب القرآن 345/4، وابن سيده: إعراب القرآن 104/8.
(2) سيبويه: الكتاب 79/3.
(3) المبرد: المقتضب 70/2.
(4) ينظر: الأخفش: معاني القرآن 703/2. ولم يقل الأخفش، هاهنا: إنهما أجيبا بجوابٍ واحدٍ، وإنما اكتفى بأن قال عقب الآيتين؛ 88، 89: "أي: فله روحٌ وريحانٌ".
(5) ينظر: الفراء: معاني القرآن 131/2. ولم يشر إلى ذلك.
(6) ابن سيده: إعراب القرآن 165/6.
(7) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 76/1.

ابن هشامٍ، ضمن وجهين، أوجب فهما حذف جملة جواب الشرط وماثله بنحو قولك: هو إن فعله ظالمٌ[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ **[البقرة:180]**

موضعٌ مشكلٌ في تعيين جواب إن. وفي جوابها ثلاثة آراءٍ. ذكر النحاس منها رأيين[2]: الأول أن الجواب الوصية، وهو للأخفش، "كأنه، والله أعلم، ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ فالوصية"[3] للوالدين، ثم حذف الفاء، على حد حذفها في قول الشاعر[4].

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

وهذا غير متجهٍ، بناءً على أن حذف الفاء، كما نص سيبويه، لا يكون إلا في ضرورة الشعر، فينبغي أن ينزه القرآن عنه.

والرأي الثاني أن جواب فعل الشرط، إذا كان ماضيًا، يجوز أن يكون قبله، وبعده، فيكون التقدير: الوصية للوالدين والأقربين إن ترك خيرًا. وغير العكبري فيما ذكره النحاس، الرأي الثاني، فجعله رأيين، قال: "وقال غيره[5]: جواب الشرط في المعنى ما تقدم من معنى كتب الوصية، كما تقول: أنت ظالمٌ إن فعلت، ويجوز أن يكون جواب الشرط معنى الإيصاء، لا معنى الكتب. وهذا مستقيمٌ على قول من رفع الوصية بكتب. وهو الوجه"[6].

ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ **[النساء:3]**.

هذا موضعٌ آخر من الشرط في جوابه خلافٌ. ذكر العكبري[7] أن في جواب ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ وجهين؛ الأول قوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم﴾ واعتل العكبري لجعل هذا جوابًا للشرط؛ "لأنهم كانوا

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 744/2.
(2) النحاس: إعراب القرآن 282/1.
(3) الأخفش: معاني القرآن 350/1.
(4) نسب البيت لحسان بن ثابت في: سيبويه: الكتاب 64/3، وهو بلا نسبة في: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ص 353.
(5) يريد بالهاء الأخفش.
(6) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 147/1.
(7) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 327/1 - 328.

يتحرجون من الولاية فى أموال اليتامى، ولا يتحرجون من الاستكثار من النساء، مع أن الجور يقع بينهن إذا كثرن، فكأنه قال: إذا تحرجتم من هذا فتحرجوا من ذاك"؛ والوجه الثاني، ونسبه لأبي علي الفارسي، وهو أن الجواب قوله تعالى: ﴿فَوَٰحِدَةً﴾؛ "لأن المعنى إن خفتم ألا تقسطوا فى نكاح اليتامى، فانكحوا منهن واحدةً، ثم أعاد هذا المعنى فى قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾، لما طال الفصل بين الأول، وجوابه".

4. الإشكال في تعيين جواب إما[1] ومن:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ **[البقرة:38]**. لا يخفى أن في الآية شرطين، وقد وقع الخلاف بين النحاة في تعيين جوابهما، وتحصل لدي أربعة أقوالٍ في ذلك.

الأول للكسائي، وهو أن جواب الشرطين جميعًا، قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [2]. ولحق الفراء بشيخه الكسائي، فذكر أن الشرطين، في الآية، أجيبا بجوابٍ واحدٍ[3]؛ وأن المسوغ في ذلك كون (إن) و(من) أداتين، لمعنًى واحدٍ، هو الجزاء، فلو لم يكونا لمعنًى واحدٍ، لكونا جملتي شرطٍ، لكل أداةٍ فعلٌ وجوابٌ، ولكان جواب الأداة الأولى؛ (إن)، جملة الشرط الجديدة؛ وهي قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، كما هو مذهب جمهور النحويين. وكان الفراء في موضعٍ سابقٍ[4]، وآخر لاحقٍ[5]، تلبَّث عند جوابي (فإمَّا)، و(فمن)، فألَحَّ أن الأداتين أجيبتا بجوابٍ واحدٍ، لكنه زاد ثم أن الفاء في قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، صارت كأنها جوابٌ لأداة الشرط الأولى؛ (أما).

والقول الثاني أن جواب الشرط الأول، الذي أداته (إن)، جملة الشرط الجديدة، بتمامها، وهي قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وأن جواب الشرط الثاني، الذي أداته (من)، قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وهو قول أبي جعفرٍ النحاس[6]، والزمخشري[7].

---

(1) إما هذه مركبةٌ من إن وما، وذلك في الشرط. والجزم بإن، وما زائدةٌ. وينظر: الرماني: معاني الحروف ص 131.
(2) النحاس: إعراب القرآن 216/2، وأبو حيان: البحر المحيط 322/1.
(3) الفراء: معاني القرآن 120/3.
(4) الفراء: معاني القرآن 59/1.
(5) الفراء: معاني القرآن 130/3.
(6) النحاس: إعراب القرآن 216/2.
(7) الزمخشري: الكشاف 102/1 - 103.

والقول الثالث للسجاوندي، وهو أن جواب الشرط الأول محذوفٌ، تقديره فاتبعوه. كأنه حذف، على رأيه؛ لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [1].

والقول الرابع لأبي حيان[2]، وهو أن (من) لا يتعين أن تكون شرطيةً، وجوز، بل رجح أن تكون موصولةً؛ لقوله في قسيمه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ﴾ **[البقرة:39]**، إذ جاء به موصولًا، ، وتكون﴿فَلَا خَوۡفٌ﴾ جملةً في موضع خبر الاسم الموصول (من)، وقد اقترنت بالفاء؛ لأن المبتدأ اسمٌ موصولٌ.

وقد يكون أرجح الأقوال قول الكسائي، والفراء؛ لسلامته من التقدير، لو كان جواب (إن) محذوفًا، ومن التراكم الجملي، ولأنه يشرك فاعلي فعلي الشرط بجوابٍ واحدٍ؛ فلا ريب أن الذي يأتيه الهدى، يتبع هذا الهدى، ومن كانت حاله كذلك، لا خوف عليه.

ومن المشكل في تعيين جواب إن ومن، أيضًا، قوله تعالى: **(يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ) [طه:123].**

ناقش النحاة تحديد جواب (فأما)، وجواب (فمن)، فأنبأ الفراء إلى أن الأداتين أجيبتا بجوابٍ واحدٍ، هو **(فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ)**، وأشار إلى أن الفاء فيه صارت كأنها جوابٌ لأداة الشرط الأولى؛ (فأما)[3].

وكذلك من هذا المشكل في تعيين جواب إن ومن قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٥﴾ **[الأعراف:35]**.

ذكر النحاس أن (من) أداة شرطٍ، وأن جوابها قوله: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾، وأن من وجوابها جواب (إما)[4]. وكذا ذكر أبو حيان، غير أن النحاس ذكر احتمالًا ثانيًا، وهو أن يكون جواب (إما) محذوفًا، تقديره: فمن اتقى وأصلح فليطعم؛ غير أن أبا حيان جوز أن تكون من

(1) أبو حيان: البحر المحيط 322/1.
(2) أبو حيان: البحر المحيط 322/1.
(3) الفراء: معاني القرآن 59/1.
(4) النحاس: إعراب القرآن 124/2.

موصولةً، وتكون الجملة الموصولة، والتي بعدها من قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ **[الأعراف:36]**، مجموعيهما؛ هو جواب الشرط[1].

5. الإشكال في تعيين جواب[2] لما:

ومن المشكل في تعيين جواب لما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ **[البقرة:89]**.

الإشكال في الآية موضعه تعيين جوابٍ لأداتي الشرط؛ (ولما)، و(فلما)؛ لأنه أتى بلما بعد لما، من قبل جواب لما الأولى.

فقد ذكر الأخفش أن جواب (ولما) محذوفٌ؛ لكون معناه معروفًا[3]، ولم يقدره، وقد قدره عنه الزمخشري، وابن هشامٍ، فقال الزمخشري: "وجواب لما محذوفٌ، وهو نحو: كذبوا به، واستهانوا بمجيئه، وما أشبه ذلك"[4]، وقال العكبري، وابن هشامٍ: "أي: أنكروه"[5]. وسكت الأخفش، والزمخشري، عن تعيين جواب (فلما)؛ لكونه ظاهرًا، وهو ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾.

ووقف الفراء[6] على الآية، فأومأ، ابتداءً، إلى اجتماع أداتي شرطٍ، هما: (ولما)، و(فلما)، ثم ذكر أنه ليس للما الأولى جوابٌ، وأنما "صار جوابها كأنه في الفاء، التي في لما الثانية، وصارت﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ كافيةً من جوابهما جميعًا". وكأن الفراء يريد بقوله: "صار جوابها كأنه في الفاء" أن الفاء لما كانت تقع في جواب لما، من غير أن تكرر لما، كقول الشاعر[7]:

لما رأيت الخيل زورًا كأنها   جداول زرعٍ خليت فاسبطرت
فجاشت إلي النفس أول مرةٍ   وردت على مكروهها فاستقرت

---

(1) أبو حيان: البحر المحيط 296/4.
(2) في صفة جواب لما قال ابن هشامٍ: "يكون جوابها فعلا ماضيًا اتفاقًا، وجملةً اسميةً مقرونةً بإذا الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالكٍ، وفعلًا مضارعًا عند ابن عصفورٍ". ابن هشام: مغني اللبيب 309/1. وينظر: الاستراباذي: شرح الكافية 119/2، وعضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 523/2 وما بعدها.
(3) الأخفش: معاني القرآن 319/1.
(4) الزمخشري: الكشاف 126/1.
(5) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 91/1، وابن هشام: مغني اللبيب 189/1.
(6) الفراء: معاني القرآن 59/1.
(7) الشعر لعمر بن معديكرب في ابن قتيبة: الشعر والشعراء 372/1.

فأجاب لما بالفاء في فجاشت؛ فلما كان الأمر كذلك، عد الفراء الفاء، التي في لما الثانية، كأنها جوابٌ للأولى، وأنها هي التي مهدت للأولى، أن تشترك مع الثانية في جوابٍ واحدٍ.

وهو ما أشر إليه أبو البركات الأنباري حين جعل تعيين الجواب، في الآية، خلافًا بين البصريين والكوفيين، بينه في (البيان في إعراب غريب القرآن)، وكأنه مسألةٌ خلافيةٌ بين الطرفين، وجعل جواب لما الأولى محذوفًا عند البصريين، دل عليه الكلام، تقديره: ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقٌ لما معهم، نبذوه، أو كفروا به، وجواب لما الثانية ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ ، وجعل جواب لما الأولى الفاء عند الكوفيين. ولكن الأنباري لم ينبئ عن أنهما أجيبا بجوابٍ واحدٍ، هو﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ ، كما قال الفراء، ولكنه ذكر هذا القول، وكأنه قولٌ جديدٌ في الآية، ولم يعزه لأحدٍ. قال: "وقيل: كفروا أغنى عن جواب الأولى، والثانية، وكرر لما؛ لطول الكلام"[1]. ومعنى "كرر لما" أنها لم تحتج إلى جوابٍ، أو أن كفروا جواب الأولى، والثانية؛ لأن مقتضاهما واحدٌ[2].

وقد رد العكبري أن يكون جواب لما الأولى لما الثانية وجوابها، وضعف ذلك؛ "لأن الفاء مع لما الثانية، ولما لا تجاب بالفاء إلا أن يعتقد زيادة الفاء، على ما يجيزه الأخفش"[3]. وكذا رد ابن هشامٍ[4] أن يكون جواب لما الأولى لما الثانية وجوابها؛ لاقترانه بالفاء، لأن الفاء لا تدخل في في جواب لما.

وأرى أن لما الثانية توكيدٌ، للما الأولى، وأن جوابهما واحدٌ، هو قوله: ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ ، كما قال الفراء، فعدم التقدير أولى من غيره، فلا داعي لأن تكون (كفروا) مقدرةً جوابًا، وهي ماثلة في التركيب، أصلٌ فيه.

ومن المشكل في تعيين جواب لما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ **[هود:74]**.

نقل النحاس[5] عن الكسائي، والأخفش[1] أن جواب لما قوله: ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، وأنه في معنى جادلنا، وجعل المستقبل مكان الماضي؛ لأن جوابها لا يكون إلا ماضيًا. وهذا المعنى ذكره العكبري[2]، إذ جعل﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، جواب لما، وأنه مستقبلٌ، بمعنى الماضي؛ جادلنا.

(1) الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 104/1.
(2) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 90/1.
(3) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 90/1.
(4) ابن هشام: مغني اللبيب 189/1.
(5) النحاس: إعراب القرآن 294/2 - 295.

ونقل النحاس عن الفراء أن ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، في موضع الحال، والمعنى: أقبل يجادلنا[3]، في إشارةٍ منه إلى أن جواب لما محذوفٌ. وكونه محذوفا رأي الزمخشري تقديره: اجترأ على خطابنا، أو فطن لمجادلتنا، أو قال: كيت كيت، وقوله: ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، كلامٌ مستأنفٌ[4].

وظاهر الذي في (معاني القرآن) أن الفراء أجاز الوجهين. وهذا كلامه في الآية: "ولم يقل: جادلنا. ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعلٍ ماضٍ، كقولك: فلما أتاني أتيته. وقد يجوز: فلما أتاني أثب عليه، كأنه قال: أقبلت أثب عليه"[5]. فقوله: وقد يجوز، إشارةٌ إلى ما أنبأنا عنه. وأشار العكبري إلى ما قدر الفراء، وإلى أن الجواب محذوفٌ، تقديره: أقبل ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، وبناءً عليه، فإن ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، حالٌ[6].

وأجاز ابن عصفورٍ أن يكون قوله: ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، وهو فعلٌ مضارعٌ جوابًا للما. قال ابن هشامٍ: "يكون جوابها فعلا ماضيًا اتفاقًا ... وفعلًا مضارعًا عند ابن عصفورٍ"[7].

وأرى جواب (لما) قوله: ﴿يُجَٰدِلُنَا﴾، وأنه في معنى جادلنا، ونزل المستقبل منزلة الماضي، لدلالة يقتضيها الحال الماضية، واستحضارًا لصورتها.

ومن هذا المشكل قي تعيين لما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ **[يوسف:15]**.

ناقش النحاة جواب لما، وتعددت آراؤهم فيه.

فهو محذوفٌ عند الزمخشري، معناه: فعلوا به ما فعلوا من الأذى[8]، وحكى الحكاية الطويلة فيما فعلو به.

(1) عند حديثه عن الآية لم يذكر الأخفش ذلك. ينظر: الأخفش: معاني القرآن 580/2.
(2) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 708/2.
(3) النحاس: إعراب القرآن 295/2.
(4) الزمخشري: الكشاف 305/2.
(5) الفراء: معاني القرآن 23/2.
(6) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 708/2.
(7) ابن هشام: مغني اللبيب 309/1 - 310.
(8) الزمخشري: الكشاف 332/2.

وذكر العكبري أن جواب لما محذوفٌ، ولكن معناه ليس كما ذكر الزمخشري، وإنما معناه: عرفناه، أو نحو ذلك، ثم ذكر رأيًا آخر فيه، وهو أن جواب لما قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾وأن الواو زائدةٌ[1]، وذلك على مذهب الفراء الذي يجيز زيادة الواو في جواب لما وحتى إذا.

وأشار أبو حيان إلى رأي الزمخشري، وإلى ما قدر، وجعل الحذف رأي البصريين، وأضاف أن بعضهم قدر المحذوف بـ: عظمت فتنتهم، وآخرون قدرة بـ: جعلوه فيها، وقبل أبو حيان هذا التقدير، وجعله أولى التقديرات، "إذ يدل عليه قوله: ﴿وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ﴾. كما أشار أبو حيان إلى أن الجواب مثبتٌ، وهو إما قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾، والواو زائدةٌ، وإما قوله: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ [يوسف:17]. وقد استحسن أبو حيان هذا الرأي، وقال عنه: "وهو تخريجٌ حسنٌ"[2].

وقد يكون في تتالي الأفعال؛ أجمعوا، أوحينا، جاؤوا، قالوا، وتتابعها على هذا النسق النظمي اللطيف، ما يشعر بأنها كلها تصلح أجوبةً للما، وأن أحدًا منها لا يتخلف عن نطاق هذا الصلوح. فقد يكون المعنى، والله أعلم، إما: فلما ذهبوا به أجمعوا، وإما: فلما ذهبوا به أوحينا، وإما: فلما ذهبوا به جاؤوا أباهم، وإما: فلما ذهبوا به قالوا. فانظر إلى تتاليها في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٥﴾ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ **[يوسف:15 - 17]**.

ومن المشكل، أيضًا، في تعيين جواب لما، قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَاۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾ وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُۖ قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٦٩﴾﴾ **[يوسف:68 - 69]**.

---

(1) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 725/2.
(2) أبو حيان: البحر المحيط 287/5.

ناقش العكبري[1] جواب لما الأولى، فأشار إلى ثلاثة أوجهٍ فيه. الأول أن قوله: (ءَاوَىٰ) جوابٌ لها، وللما الثانية، في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيۡهِ أَخَاهُ﴾ **[يوسف:69]**، وماثله بنحو قولك: لما جئتك ولما كلمتك أجبتني، وقد حسن العكبري هذا الوجه، وأن الذي حسنه "أن دخولهم على يوسف يعقب دخولهم من الأبواب"، والوجه الثاني أن جوابها محذوفٌ، يصلح أن يكون تقديره: "امتثلوا، أو قضوا حاجة أبيهم، ونحوه". والوجه الثالث أنه "يجوز أن يكون الجواب معنى ﴿مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم﴾. وكأنه يريد أن المعنى: ولما دخلوا من حيث أمرهم أبوهم ما أغنى دخولهم ذلك من الله شيئًا، والله أعلم.

وناقش أبو حيان جواب لما الأولى نقاشًا ضيقًا، واكتفى بأن عينه مثبتًا، وهو قوله: ﴿مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم﴾ وجوز أن يكون محذوفًا، مقدرًا[2]، من دون أن يقدره.

ومن المشكل، كذلك، في تعيين جوابٍ للما، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤﴾ **[الصافات:103 - 104]**.

فقد ورد أهل العربية، والنحويون، على الآية، فناقشوا جواب فلما، وكان موضعًا مشكلًا؛ لسبق ما ظاهره جوابه بالواو، أي: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾. فذكر الفراء أن جوابه ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾، وأن الواو زائدةٌ[3]، أي أن معناه: ناديناه أن يا إبراهيم. ثم قعد الفراء لزيادة الواو في جواب إذا ولما، قائلًا: "وإنما تجيب العرب بالواو في قوله: حتى إذا كان، و(فلما أن[4] كان)، لم يجاوزا ذلك"[5]. وقال في موضعٍ سابقٍ: "فهذه الواو معناها السقوط ... وهو في حتى إذا وفلما أن مقولٌ لم يأت في غير هذين"[6].

وذكر المرادي[7]، وابن هشامٍ[8]، احتمال أن يكون، أيضًا، قوله: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾، وأن الواو فيه زائدةٌ، والواو الأولى عاطفةٌ، والمعنى فلما أسلما تله للجبين.

(1) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 738/2.
(2) أبو حيان البحر المحيط 323/5.
(3) الفراء: معاني القرآن 211/2.
(4) الفراء: معاني القرآن 238/1.
(5) الفراء: معاني القرآن 249/3.
(6) الفراء: معاني القرآن /238. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 287/5.
(7) المرادي: الجنى الداني ص166.
(8) ابن هشام: مغني اللبيب 417/1.

ورد المبرد كون ﴿وَنَادَيْنَهُ﴾ هو الجواب؛ لاقترانه بالواو، وذهب إلى أن الجواب محذوفٌ، من غير أن يقدره[1]، وأن تقديره أبلغ من ذكره؛ لكونه معلومًا في التركيب، ولكن قدره غيره. فقد قدره الزمخشري بـ: "﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَادَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ كان ما كان مما تنطق به الحال، ولا يحيط به الوصف من استبشارهما، واغتباطهما، وحمدهما لله، وشكرهما على ما أنعم به عليهما، من دفع البلاء العظيم بعد حلوله"[2]؛ وقدره العكبري بـ: "نادته الملائكة، أو ظهر فضلها"[3]، وقدره أبو البركات الأنباري بـ: "فلما أسلما رحما، أو سعدا"[4]، وقدره ابن يعيش بـ:"أدرك ثوابنا، ونال المنزلة الرفيعة لدينا"[5]. وكون الجواب محذوفًا مذهب جمهور البصريين[6]، أو البصريين كافةً[7].

ولا مانع عندي أن يكون الجواب، والله أعلم، أحد الفعلين؛ ﴿وَنَادَيْنَهُ﴾، أو ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾، وأما الواو فقد ذكرت للتوكيد، ومناسبة النص القرآني، لا للغو، فكلام الله، عز وجل، منزهٌ عن مثل ذلك.

- ومن هذا المشكل في جواب لما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ **[لقمان:32]**.

والإشكال في تعيين جوابٍ لـ(لما)، في الآية، مسببٌ عن وجود الفاء في قوله: ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾. فقد أصل ابن هشامٍ[8] أن الفاء لا تدخل في جواب (لما)، خلافًا لابن مالكٍ، ثم أورد الآية، فذكر أن جوابها جملةٌ فعليةٌ محذوفةٌ، والمعنى: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصدٌ، ومنهم غير ذلك. وقد أيد ابن هشامٍ هذا الرأي، واستظهره، معتلا بأن "جواب لما لا يقترن بالفاء"[9].

ويشهد لرأي ابن مالكٍ، وأن الجواب قوله: ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾. قول الشاعر[10]:

لما رأيت الخيل زورًا كأنها جداول زرعٍ خليت فاسبطرت

(1) المبرد: المقتضب 80/2.
(2) الزمخشري: الكشاف 43/4.
(3) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1092/2.
(4) أبو البركات الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 256/2.
(5) ابن يعيش: شرح المفصل 94/8.
(6) المرادي: الجنى الداني ص 166.
(7) ينظر: ابن جني: الخصائص 462/2.
(8) ينظر: ابن هشام: معني اللبيب 309/1 - 310.
(9) ابن هشام: مغني اللبيب 669/2.
(10) الشعر لعمر بن معديكرب في ابن قتيبة: الشعر والشعراء 372/1.

فجاشت إلي النفس أول مرةٍ   وردت على مكروهها فاستقرت[1]

6. الإشكال في تعيين جواب لو:

نص النحاة على معنى لو، وعلى أن جوابها يجب[2] أن يكون فعلًا ظاهرًا، أو مضمرًا، لكن لكن لما ورد ما ظاهره خلاف تأصيلهم، في بعض النصوص القرآنية، تباينت آراؤهم في تعيين جوابٍ للو.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ **[البقرة:103]**. فقد اختلف النحاة في تعيين جواب لو في الآية؛ لورود ما ظاهره، وهو (لمثوبةٌ)، خلاف أصلهم السابق. والآراء التي وقفت عليها في الآية هي:

الأول للأخفش[3]، وهو أنه ليس لـ(لو)، هاهنا، جوابٌ في اللفظ، ولكنه في المعنى، كأنه قيل: لأثيبوا، وأن (لمثوبةٌ)، دل على الجواب، واستغني به عنه.

والثاني لابن هشامٍ، وهو أن لو لا جواب لها؛ لأنها بمنزلة ليت في إفادة التمني، وعليه فلا تحتاج إلى جوابٍ[4].

والثالث للمرادي، وهو أن جوابها محذوفٌ، واللام جواب قسمٍ محذوفٍ، أيضًا، وأغنى عن جواب لو[5]. واختاره ابن هشامٍ، والمعنى: لكان خيرًا لهم[6]، كما اختاره السيوطي، وقال: "فجواب لو محذوفٌ؛ لدلالة ما بعده عليه، وتقديره: لأثيبوا، وقوله: لمثوبةٌ إلى آخره جواب قسمٍ محذوفٍ، تقديره: والله لمثوبةٌ"[7].

والرابع للزجاج، وهو أن جواب لو الجملة الاسمية (لمثوبةٌ)، واللام هي الداخلة في جوابها، كأنه قيل: لأثيبوا[8]، وهو ظاهر رأي أبي البركات الأنباري إذ اكتفى بأن قال: "وجوابه اللام في قوله تعالى: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾"[9]، وآثر هذا الرأي الزمخشري حين قال: "فإن قلت: كيف: كيف: أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على إثبات

(1) ينظر: الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 104/1.
(2) في صفة جواب لو ينظر: الرماني: معاني الحروف ص 101، وابن هشام: مغني اللبيب 300/1، والاسترابادي: شرح الكافية 364/2، وعضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 538/2، 543.
(3) الأخفش: معاني القرآن 328/1 - 329. وينظر: النحاس: إعراب القرآن 254/1.
(4) ابن هشام: مغني اللبيب 669/1.
(5) المرادي: الجنى الداني ص284.
(6) ابن هشام: مغني اللبيب 66/1
(7) السيوطي: همع الهوامع 350/4. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 301/1.
(8) المرادي: الجنى الداني ص284، والسيوطي: همع الهوامع 350/4.
(9) الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 111/1.

المثوبة، واستقرارها. وكون الجملة الاسمية جواب لو رأي العكبري[1]، ورأيٌ ذكره أبو حيان، وجعله اختيار الزمخشري، ولكن أبا حيان رده، معتلا بأنه" لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابًا للو"، وأومأ أبو حيان، من دون أن يشير إلى ذلك، إلى رأي الأخفش، ووجه الآية في ضوئه. قال: "ووجه من أجاز ذلك قوله: بأن مثوبةً مصدرٌ يقع للماضي، والاستقبال، فصلح لذلك من حيث وقوعه للمعنى"[2].

وقد منع رضي الدين الأستراباذي أن تقع الجملة الاسمية جوابًا للو، معتلا بأن "الاسمية صريحةٌ في ثبوت مضمونها، واستقراره، ومضمون جواب لو منتفٍ، ممتنعٌ"[3]، وخرج الآية على أن جواب لو محذوفٌ، وقبل لو قسمٌ، (لمثوبةٌ) جوابٌ له. وتابعه على ذلك بعض الباحثين المحدثين، وجزم بأن جواب لو لا يكون جملةً اسميةً[4].

وأرى أن عد جواب لو الجملة الاسمية؛ قوله: (لمثوبةٌ)، وأن اللام هي الواقعة في جوابها، أولى؛ لقربه، وسلامته من التقدير، ولما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة، واستقرارها، على خلاف ما قال الرضي، وكما قال الزمخشري آنفًا، وأن لا اعتبار لاحتجاج من ذكر أنه "لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابًا للو". أو ليس القرآن "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[5]، وكلام العرب؟ وقال ابن هشامٍ: "قيل: وقد يكون جواب لو جملةً اسميةً مقرونةً باللام"[6]، ثم ذكر الآية.

ومثله، في (لو)، مما في تعيين جوابه خلافٌ، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾ **[البقرة:165]**.

فقيل: أنها لا جواب لها، وأن جوابها في المعنى[7].

وقال الفراء معلقًا على الآية: "وجوابه متروكٌ ... وترك الجواب في القرآن كثيرٌ؛ لأن معاني الجنة مكررٌ معروفٌ"[8].

وقيل: أن جوابها محذوفٌ، تقديره: "لتبينوا ضرر اتخاذهم الآلهة"[9].

(1) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 101/1.
(2) أبو حيان: البحر المحيط 503/1 - 504.
(3) الأستراباذي: شرح الكافية 364/2.
(4) عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 538/2.
(5) الفراء: معاني القرآن 14/1.
(6) ابن هشام: مغني اللبيب 301/1.
(7) الأخفش: معاني القرآن 346/1.
(8) الفراء: معاني القرآن 97/1.
(9) النحاس: إعراب القرآن 276/1.

ومثله، في (لو)، مما في تعيين جوابه إشكالٌ، قوله تعالى:﴿وَقِيلَ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ فَدَعَوۡهُمۡ فَلَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُمۡ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَۚ لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ﴾ **[القصص:64]**.

أشار النحاس إلى قولين في جواب لو: الأول للزجاج، وهو أنه "محذوفٌ، والمعنى: لو أنهم كانوا يهتدون لما تبعوهم، ولما رأوا العذاب"، والثاني أنه محذوفٌ، ولكن معناه: "لو أنهم كانوا يهتدون، لأنجاهم الهدى، ولما صاروا إلى العذاب"[(1)].

ووقف الزمخشري على الآية ﴿لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ﴾. وظاهر كلامه أن جواب لو محذوفٌ، لكنه أغرق في تقديره، واسترسل، إذ قال بعد الآية، بلا فصلٍ: "الوجهِ من وجوه الحيل يدفعون به العذاب، لو أنهم كانوا مهتدين مؤمنين، لما رأوه، أو تمنوا لو كانوا مهتدين، أو تحيروا عند رؤيته، وسدروا، فلا يهتدون طريقًا"[(2)].

وكذلك ثم إشكالٌ في تعيين جواب لو في قولهٍ تعالى:﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾ **[التكاثر:5 - 6]**.

هذا موضعٌ آخر من المواضع المشكلة في الإعراب، تمثل في تعيين جواب لو. فقد نقل النحاس عن الكسائي أن جوابها في أول السورة، والمعنى عنده: لو تعلمون علم اليقين ما ألهاكم التكاثر، أما النحاس فذكر أنه محذوفٌ، تقديره: لو تعلمون أنكم ترون الجحيم، لما تكاثرتم بالأموال في الدنيا، وغيرها[(3)].

وكذا جعله الزمخشري محذوفًا، ولكن التقدير عنده: لو تعلمون ما بين أيديكم علم الأمر اليقين، لفعلتم ما لا يوصف، ولا يكتنه، ولكنكم ضلالٌ جهلةٌ[(4)]. وقبل العكبري[(5)] أن جواب لو محذوفٌ، ولكن تقديره: لو علمتم لرجعتم عن كفركم. وذهب الرضي إلى أن قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾ جواب قسمٍ مقدرٍ قبل لو، سد مسد جواب لو[(6)].

---

(1) النحاس: إعراب القرآن 240/3 - 241.
(2) الزمخشري: الكشاف 322/3.
(3) النحاس: إعراب القرآن 283/5 - 284.
(4) الزمخشري: الكشاف 599/4 - 600.
(5) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1302/2.
(6) الأستراباذي: شرح الكافية 364/2.

7. **الإشكال في تعيين جواب لولا**

يقع لولا حرف امتناعٍ لوجودٍ، فيكون حرف شرطٍ، لا بد له من جوابٍ[1]، وقد يحذف هذا الجواب، وليس في الكلام إلا هي، أو تتكرر، فتحتاج كل أداةٍ جوابًا، فيصير تعيين الجواب مشكلًا، تتعدد فيه أجوبة العلماء، وتختلف آراؤهم.

فمن الأول، مما وقعت فيه لولا منفردةً في الكلام، وتعيين جوابها مشكلٌ، قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ **[النساء:113]**.

فقد ذكر العكبري[2] في جواب ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ﴾ وجهين: الأول قوله: ﴿لَهَمَّت﴾. ووفق هذا الوجه لا يكون قد وقع من الطائفة المشار إليها هم يؤثر فيك بإضلالك عن دينك، وشريعتك.

والوجه الثاني أنه محذوفٌ، تقديره: لأضلوك، ثم استأنف: لهمت، أي: لقد همت تلك؛ لأنه لو لم يقدر محذوفًا، وعد المثبت (لهمت)، هو الجواب، لانتفى همهم بذلك، كما يقتضي اللفظ، والواقع، كما يروى في القصة، أنهم هموا؛ فلذلك كان تقديره أولى[3].

ومنه، أيضًا، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ **[يوسف:24]**.

اكتفى العكبري[4] بأن ذكر أن جواب لولا محذوفٌ، وقدره على وجهين: أحدهما أن التقدير: التقدير: "لهم بها. والوقف على هذا، ولقد همت به، والمعنى أنه لم يهم بها". وثانيهما أن التقدير: "لولا أن رأى البرهان لواقع المعصية".

واستشكل أبو حيان جواب لولا في الآية، فأشار ابتداءً إلى أن المفسرين طولوا في تفسير هذين الهمين، وطول هو، أيضًا، في تعيين الجواب، وشرح مراده فيه. فأنبأ احتمال أن يكون ما تقدم على لولا جوابها، وأن ليس دليلٌ يمنع ذلك، وقد ذهب إلى هذا الكوفيون، وأبو زيدٍ

(1) ينظرفي لولا، وجوابها: الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 196/6 وما بعدها. وذكر ابن قتيبة أن لولا تكون في بعض الأحوال بمعنى هلا، "وذلك إذا رأيتها بغير جوابٍ، تقول: لولا فعلت كذا، تريد: هلا فعلت كذا". ينظر: تأويل مشكل القرآن ص540.

(2) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 338/1 - 389. وينظر: عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 576/2.

(3) وينظر: الحلبي: الدر المصون 424/2 - 425.

(4) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 729/2.

الأنصاري، والمبرد، من أعلام البصريين، لكن أبا حيان لا يقول بمثل هذا القول، وجعل الجواب محذوفًا دل عليه ما قبله، والمعنى: "لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فكان موجدًا لهم على تقدير انتفاء رؤية البرهان، لكنه وجد رؤية البرهان، فانتفى الهم"(1).

ومن المشكل، مثل السابق في تعيين جواب لولا، قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ **[النور:10]**.

فقد ذكر الفراء أن جواب لولا متروكٌ؛ لكونه معلوم المعنى، وذكر أن العرب تترك جواب معلوم الجواب، ثم أنبأ أن في قول الله بعد: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ **[النور:14]**، وقوله: ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ **[النور:21]**؛ بيانًا لهذا الجواب المتروك(2).

وأخذ النحاس كلام الفراء، ولم يعزه إليه، وكرر أن جواب لولا محذوفٌ، وأنه حذف؛ "لأنه ذكر مثله(3) بعد". يريد ما أراد الفراء قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ **[النور:14]**، ولم يقدره.

وأنبأ الزمخشري بما أنبأ به الفراء، وأن جواب لولا متروكٌ، ولم يقدره كالنحاس؛ لأن تقدير هذا المتروك، كما يوحي لفظه، يخصصه، ولذلك قال: "وتركه دالٌ على أمرٍ عظيمٍ، لا يكتنه، ورب مسكوتٍ عنه أبلغ من منطوقٍ به"(4).

ولكن أبا حيان قدره، فنقل عمن سبقه من أهل العلم سبعة معانٍ، يحتملها النص، وهي: لهلكتم، أو لفضحكم، أو لعاجلكم بالعقوبة، أو لتبين الكاذب، أو لكشف الزنا بأيسر من هذا، أو لأخذهم بعقابٍ من عنده، ثم ترك أبو حيان الباب مفتوحًا؛ لتأويل الإبهام، في هذا الجواب، إذ قال: "ونحوها من المعاني، التي يوجب تقديرها إبهام الجواب"(5).

---

(1) أبو حيان: البحر المحيط 294/5 ـ 294. وذكر أبو حيان أن البرهان الذي رآه يوسف، عليه السلام، هو ما آتاه الله، عز وجل، من العلم الدال على تحريم ما حرم الله. وقال الفراء في (معاني القرآن 40/2): "ذكروا أنه رأى صورة يعقوب".
(2) الفراء: معاني القرآن 247/2.
(3) النحاس: إعراب القرآن 129/3.
(4) الزمخشري: الكشاف 166/3.
(5) أبو حيان: البحر المحيط 400/6. وينظر: الحلبي: الدر المصون 212/5.

ومن الثاني، مما تكررت فيه لولا، وكان تعيين جوابها مشكلًا، قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾﴾ **[الواقعة:83 - 87]**.

فقد ناقش النحويون تعيين جوابٍ للولا الأولى، ولولا الثانية. واختلفت آراؤهم، على النحو الآتي:

فذهب الفراء إلى أنهما أداتان أعيدتا، وأن معناهما واحدٌ، وأنهما أجيبا بجوابٍ واحدٍ، وهو قوله: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾. قال: "ويقال: أين جواب (فلولا) الأولى، وجواب التي بعدها؟ والجواب في ذلك: أنهما أجيبا بجوابٍ واحدٍ، وهو ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾"[1].

وذكر أبو جعفرٍ النحاس أن الجواب "حذف من أحدهما، ودل عليه الآخر"[2]، ولكنه لم يعين الجواب المحذوف. ولا ريب أنه يريد أن قوله: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾ هو جواب لولا الأولى، الذي دل على الجواب المحذوف.

وذهب الزمخشري إلى أن إحدى الأداتين ذات جوابٍ، وهي (لولا) الأولى، وأن جوابها هو ﴿إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾، وأن (لولا) الثانية، لا جواب لها، وأنها كررت توكيدًا لـ(لولا) الأولى. فهو بذلك يشير إلى أن في الآيات تقديمًا، وتأخيرًا، وأن ترتيبها: "فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم، إن كنتم غير مدينين"[3].

وناقش العكبري تعيين جواب الأداتين، فذكر ثلاثة آراءٍ: الأول أن قوله: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾جوابٌ لـ(لولا) الأولى، وأنه أغنى عن جواب (لولا) الثانية. والثاني أن قوله: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾ جوابٌ لـ(لولا) الثانية، وأنه أغنى عن جواب (لولا) الأولى. والثالث: أن قوله: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾ جوابٌ لـ(لولا) الأولى، وأن (لولا) الثانية تكريرٌ[4].

وقريبٌ من رأي الزمخشري رأي ابن هشامٍ، إذ جعل (لولا) الأولى بمعنى (هلا)، و(لولا) الثانية تكرارًا للأولى، وأن في الكلام تقديمًا، وتأخيرًا، وأن ترتيبه "فهلا ترجعون الروح، إذا

(1) الفراء: معاني القرآن 130/3.
(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 345/4.
(3) الزمخشري: الكشاف 352/4. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 215/8.
(4) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1206/2.

بلغت الحلقوم، إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك"[1].

وأياما يكن أمر هذا الخلاف، فقد يكون الأخذ برأي من ذهب إلى أن لهما جوبًا واحدًا، هو قوله: ﴿تَرْجِعُونَهَآ﴾، أقرب الآراء؛ لظهوره، وعدم الحاجة إلى التقدير، أو افتراض أن يكون نظام الآيات فيه تقديمٌ، أو تأخيرٌ.

8. الإشكال في تعيين جواب لولا ولو

ما سبق كان في لولا، سواءٌ أكانت وحدها في الكلام، أم تكررت، ولكنها قد تقع في الكلام، ومعها أخرى غيرها، تحتاج هي، والتي معها جوابًا، فيصير تعيين جواب لكل أداةٍ مشكلًا. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥۚ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ **[الفتح:25]**.

ناقش ابن قتيبة الآية، ووقف على معناها، فذكر أن قوله تعالى: ﴿لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، جوابٌ للأداتين؛ لو، ولولا[2].

وقد أضاف العكبري[3] إلى ما ذكره ابن قتيبة، في الآية وجهين آخرين:

الأول: أن قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ جواب ﴿لَوْ تَزَيَّلُواْ﴾، وجواب لولا محذوفٌ، أغنى عنه جواب لو.

الثاني: أن قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ جواب لولا، وجواب لو محذوفٌ. ولم يقدر العكبري هذا المحذوف.فإذا كان الوجه الأول مما ذكره العكبري قريبًا مما ذكره ابن قتيبة، والوجه الأخير يبعد؛ لظهور جواب لو، أعني قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾، وأنه لا داعي للتقدير، فالوجه أن يكون جواب الأداتين كلاما واحدًا، هو قوله تعالى: ﴿لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾. والله أعلم.

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 303/1 - 304.
(2) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص 363.
(3) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 1167/2.

9. الإشكال في تعيين جواب من:

ومن المشكل في تعيين جواب من قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ **[فاطر:8]**.

ونقل النحاس عن الكسائي أن (من) مبتدأةٌ، يريد أنها موصولةٌ، وأن الخبر محذوفٌ، تقديره: أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنًا ذهبت نفسك عليهم حسراتٍ، ودل على ذلك قوله: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾. وقد حسن النحاس[(1)] هذا القول، وجعله أحسن ما قيل في الآية. ونقل الزمخشري[(2)] عن الزجاج قولين؛ الأول أن المعنى: أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنًا ذهبت نفسك عليهم حسرةً، والذي دل عليه فلا تذهب نفسك عليه، والثاني أن المعنى: أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله، والدليل على هذا المعنى قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾.

ووقف ابن قتيبة على الآية، وجعلها من الكلام المشكل الغامض، ورد هذا الغموض والإشكال إلى الاختصار، والإضمار، وأول الآية تأويلًا حشر فيه مضمون المعاني التي ذكرها الكسائي والزجاج، ولم يشر إلى من، إن كانت شرطيةً، أو موصولةً. قال: "وقد يشكل الكلام ويغمض بالاختصار، والإضمار، كقوله تعالى﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾، والمعنى: أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنًا ذهبت نفسك حسرةً عليه، فلا تذهب نفسك عليهم حسراتٍ، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾"[(3)].

ووافق الكسائي، والزجاج، في عد (من) اسمًا موصولًا، الزمخشري[(4)]، وأبو حيان[(5)]، لكنهما قدرا الخبر على نحوٍ مختلفٍ، وأن تقديره: أفمن زين له سوء عمله كمن لم يزين له، ويشهد لذلك قوله﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم﴾ **[محمد:14]**، وقوله: ﴿أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓ﴾ **[الرعد:19]**، وقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ

(1) النحاس: إعراب القرآن 362/3.
(2) الزمخشري: الكشاف 456/3.
(3) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن 218 - 219.
(4) الزمخشري: الكشاف 456/3.
(5) أبو حيان: البحر المحيط 287/7.

وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ **[الأنعام:122]**. وذكر أبو حيان تقديرًا آخر، هو: "فرآه حسنًا فأضله الله كمن هداه الله، فحذف ذلك؛ لدلالة: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾".

ولكن ابن هشامٍ نقل عن بعض النحويين، وهو بدر الدين بن مالكٍ، أن (من)، في الآية اسم شرط وأن جوابه محذوفٌ، تقديره إما: ذهبت نفسك عليهم حسرةً، ويدل على ذلك، قوله﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾، وإما: كمن هداه الله، بدليل قوله:﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

ويبدو من كلام ابن هشامٍ أنه رضي بالتقدير الأول، ولكنه أبطل التقدير الثاني، وأوجب، وفقه، أن تكون (من) موصولةً. وهذا كلامه[1]:"وقول بدر الدين بن مالكٍ في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ : إن جواب الشرط محذوفٌ، وإن تقديره: ذهبت نفسك عليهم حسراتٍ، بدليل ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾. أو كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾. والتقدير الثاني باطلٌ، ويجب عليه كون من موصولةً".

ومن أفراد هذه المباحثة قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ **[البقرة:126]**.

في (من) وجهان، أحدهما أن تعد شرطيةً، وهو ما يعنينا هاهنا؛ لاتصال ذلك بموضوع البحث. وفي جوابها أجوبةٌ، ذكر العكبري[2] الآتي:

أن الفاء جوابها[3]، أو أن جوابها محذوفٌ، تقديره: ومن كفر أرزقه. وكان قبل العكبري أشار أبو جعفرٍ النحاس[4] إلى أن جوابها محذوفٌ، تقديره: ارزقه، وأبو البركات الأنباري[5]

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 756/1.
(2) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 114/1.
(3) في مثل هذه العبارة مسامحةٌ في التعبير، فالفاء رابطة لجواب الشرط؛ وليست جوابًا؛ لأن جواب الشرط الجملة.
(4) النحاس: إعراب القرآن 260/1.
(5) الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن 116/1.

أشار إلى وجهٍ واحدٍ في جوابها، هو أنه (فَأُمَتِّعُهُ)، ولم يزد على ذلك، ولعله يريد أن المعنى: فأنا أمتعه؛ ليسوغ وجود الفاء، ثم حذف المبتدأ؛ صدر الجملة الاسمية، ودخلت الفاء على ما تبقى منها، وهو الخبر. وهو ما أميل إليه. ومثله قوله تعالى: (فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) **[الجن:13]**، أي فهو لا يخاف[1].

الخاتمة

ناقشت الدراسة ظاهرةً من الظواهر اللغوية، التي تكشف عن سعة العربية، وغناها في طرائق أدائها معانيها، وسعت أن تقف على أنظارٍ للنحويين، في ظاهرة شكل مجموعها دالا عليها، كشف عن استثمار النحاة لأساليب العربية.

وقد تعلقت هذه الظاهرة بجواب عددٍ من أدوات الشرط الجازمة، وغير الجازمة، في نص القرآن الكريم، وردت فيه منفردةً، أو مكررةً، أو متباينةً متعددةً، وتباينت أقوال العلماء، واضطربت في تأويل أجوبتها، وتعيينها، إذا كانت مواضعها مشكلةً، خافيةً، غامضةً.

فأوضحت الدراسة، بما فيه مقنعٌ، هذه الإشكالات في فهم مقاصد هذا النص القرآني، وبينت أن وراءها جملةً من العوامل، والأسباب، عينتها الدراسة ضمنًا، في أثناء عرض الآراء، وبسط القول فيها، يمكن حصرها، والإنباء عنها بالآتي:

1. مجيئ الكلام على خلاف أصول النحاة في صفة جواب الأداة، وأنه لم يعهد في لسان العرب وقوعه كذلك.
2. تكرار الأداة الواحدة، أو إعادتها، وأن كل أداةٍ تحتاج جوابًا.
3. اجتماع أداتين متباينتين، وكل أداةٍ تحتاج جوابًا.
4. اقتران ما ظاهره أنه جواب الأداة بحرفٍ، يبعد كونه كذلك.
5. تعيين طبيعة الأداة، اسمٌ هي، أم حرفٌ.
6. التقديم والتأخير، أو اختلال الرتبة.
7. إشكال الكلام، وغموضه بالإضمار، والاختصار.

وتحصل من الدراسة أجوبةٌ مختلفةٌ للعلماء في جواب الأداة، أقلها أن في الجواب وجهين، وأقصاها سبعة أوجهٍ. فالأداة لا جواب لها البتة، أو جوابها محذوفٌ، أو محذوفٌ مرادٌ في المعنى دل عليه السياق، أو لا جواب للأداة في اللفظ، ولكنه في المعنى، أو أنه محذوفٌ أغنى عنه، أو

(1) وينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم النحو" ص98.

دل عليه جوابٌ معينٌ لأداةٍ أخرى معها ماثلتها، أو باينتها، أو أن الأداتين أجيبتا بجوابٍ واحدٍ، أو أن جواب الأداة في أول السورة.

وأكثر أجوبة النحاة حضورًا أن الجواب محذوفٌ؛ لأنهم يرون أن تقدير الحذف أحرى على صناعة الإعراب، أو لأن المحذوف ذكر مثله بعد، أو لكون معنى المحذوف معروفًا، أو ظاهرًا، وفي الكلام ما يدل عليه، لأن العرب إنما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر؛ لهذا كله أومأت الدراسة إلى أن كثيرًا من النحويين ردوا أجوبةً عينها غيرهم؛ وقدر هؤلاء الرادون أنها محذوفةٌ؛ لأن أجوبة أولئك لم تعتمد على سياق الكلام، وما ظهر منه؛ ولذلك إذا لم يكن في ظاهر الكلام دلالةٌ على المحذوف، كان عندهم المقدر بعيدًا، لا يصح ارتكابه. ونشير، أيضًا، إلى أنه إذا كان الجواب محذوفًا نجد من النحويين من يسكت عن تعيينه، ونجد عند من يعينه اختلافًا، واضطرابًا في صفة هذا الحذف، وفي تقدير المحذوف، والعبارة عنه.

كما بينت الدراسة مواقف النحاة من بعض الأجوبة، والأحكام التقويمية بخصوصها. فهذا الوجه حسنٌ، وذاك أحسن ما قيل، أو هو الصحيح، وذلك الوجه ضعيفٌ، وغالبًا ما يبررون وجه الضعف، وعلته، كاقتران المعين جوابًا بحرفٍ ليس معهودًا اقترانه به، أو أنه ضعيفٌ؛ لأن المعهود الواجب أن يكون لكل أداة شرطٍ، إذا اجتمعتا معًا، جوابٌ، على انفراده، لا يشتركان فيه.

References (Arabic & English)

- Abu Hayan, M. *Al Bahir Al Muheet Interpretation, a study and a verification with comments of adel abdelmawjoud and ali muhammad*. Beirut: Dar Al Kutub Al Elmiah.
- Adhimah, A. (2004). *Studies in the holy quraan style*. Cairo: Dar Al-Hadith.
- Al-Akhfash, S. (1995). *Maani alquran, verification of Abdel Ameer Alward*, ed.1. Beirut, Alam Alkutub.
- Al-Anbari, A. *Albayan fi iirab ghareeb alquraan, dhabatahu Barakat Farhud*. Beirut, Dar Alarqam Bin Alarqam.
- Al-Abkary, A. *The elucidation of the parsing of quraan, verification of Muhammad ali al-bahawy*. Egypt: Essa Al-Babi Al-Halabi and Partners Press.
- Al-Abkary, A. (2009). *The core of the problems of structure and parsing, verification of Muhammad Othman*, ed.1. Cairo: Religious Culture Press.

- Al-Berkly, M. (2012). *The interpretation of lub alalbab in the parsing science, verification of ahmadi jebaly*, ed.1. Jordan, Amman: Dar Al- Ma'mon for Publication.
- Al Esterbathy, R. (1399 H). *The interpretation of kafieh*. Beirut: Dar Al Kutub Al Elmiah.
- Al- Farra', A. *Interpretation of the quraan*, part 1, verification of ahmad najati and muhammad al-najjar. Beirut: Dar Al-Sorour. Part 2(No Ed), verification of abdel fatah shalabi. Beirut: Dar Al-Sorour. Part 3(No Ed), verification of muhammad al-najjar. Al-Dar Al-Masriyah for Publication and Translation.
- Al Halabi, A. (1994). *Aldur al masoun fi elm al kitab al maknoun, verification of ali mowadh and others*, ed.1. Beirut: Dar Al Kutub Al Elmiah.
- Al Halawni, M. *The transparent in syntax and morphology "syntax dept*." Damascus: Dar Al- Ma'mon.
- Al-Harawi, A. (1993). *Kitab al-azhiah fi elm al-huruf, verification of abdelmui'n al-muluhi*. Damascus: Arabic Language Council Prints in Damascus.
- Al-Mubrad, A. *The abbreviated, verification of abdelkhaliq adhimah*. Beirut: Alam Al-Kutub.
- Al-Muradi, H. (1983). *Al-jana al-dani fi huruf al-ma'ani, verification of fakhruddin qabawah and Muhammad fadhel*, ed.2. Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadidah Publications .
- Al-Nahas, A. (1988). *The parsing of quraan*, verification of zuhair zahed, ed.3. Beirut: Alam Al-Kutub.
- Al-Rummani, A. (1984). *Ma'ani al-huruf, verified by abdelfattah shalabi*, ed. 3. Saudi Arabia: Jeddah, Dar Al-Shurouq.
- Al- Suyuti, J. (1979). *Ham'e al hawama'e fi sharih al jawam'e*, verification and interpretation of abdel aal salim makram. Kuwait: Dar Al Buhuth Al Elmiah.

- Al-Shatiby, A. (2007). *Al-maqased al-shafyah fi sharih al-khulasah al-kafiah, verification of abdelmajeed qatamesh*, T1. Mecca: University of Umm Al Qurra, The Higher Research Institute and the Revival of Islamic Heritage.
- Al Zarkashi, B. *Al burhan in the science of quraan, verification and interpretation of Muhammad abdelsalam harun*, ed.1. Cairo: Dar Al Turath.
- Al Zajaj, A. (2006). *The refinement of the interpretation and the parsing of al quraan*, *refined and commented by sheikh erfan bin salim hassoneh*. Beirut: Al Maktabah Al Assrieh.
- Ibin Faris, A. (1977). *Al-sahibi in the philology and arabs approach in speech, verification of assayed ahmad sathqar*. Cairo: Al-Halabi Al-Babi Press.
- Ibin Hisham, A. (1991). *Mughni allabib an kutub al-a'areeb, verification of Muhammad muhieaddin abdelhameed*. Beirut: Al-Maktaba Al-Assriah.
- Ibin Jinny, A. *The Particularities, verification of Muhammad ali al najjar*. Beirut: Dar Al Kitab Alarabi.
- Ibin Jinny, A. (1389 H). *Almuhtaseb fi bayan wojouh shawath al qiraat*, verification of Ali alnajdi *et al*. Cairo.
- Ibin Qutaibah. (1981). *The interpretation of quraan problems*, interpreted and published by al-sayed ahmad saqr, ed.3. Beirut: Dar Al-Kutub Al Elmiah.
- Ibin Qutaibah. (1966). *Poetry and poets, verification of Ahmad Muhammad shaker*. Egypt: Dar Al-Ma'aref.
- Ibin Ya'eesh, M. *Shrih al-mufassal*. Beirut: Alam Al-Kutub.
- Sibaweyh, A. (1999). *The book, verification and interpretation of Muhammad abdelsalam harun*, ed.1. Beirut: Dar Al Jeel.